

عندي ، في ذلك ، أنّ الذي أدخل الماء في «بُهْمَاة» ، اعتقد في الألف أنّها ليست للتأنيث... أو كون الذي قال «بُهْمَاة» بناها في أوّل أحوالها على التأنيث... وتكون لا مذكّر لها»^(١) .

وأنا أذهب إلى قوله الأول... وهو أنّ الذي أدخل الماء فيما فيها الألف «اعتقد ، في الألف» ، أنّها ليست للتأنيث ، لأنّ اتّجاه اللغة إلى إماتة الألف كـمميّز تأنيث... وإحلال التاء محلّه .

ثانياً : «فَعَلَى»

تكون الألف المقصورة في آخر هذه الصيغة لمعينين :

أ — للتأنيث ،

ب — للإلحاق ،

١ — فما جاء ألفه للإلحاق ولم يؤنّث ، قولهم :

الأرطى — فيمن قال أديم مأروط — تصرف في النكرة ، لأن ألفها ليست للتأنيث ؛ ولذلك قالوا : أرطاة ، فألحقوا التاء ، فلو كانت الألف المقصورة للتأنيث لم تدخله التاء ، إذ لا يجتمع في اسم واحد مميّزان للتأنيث ، فكل ما جاز دخول التاء عليه من هذه الألفاظ علم أنّ الألف المقصورة فيه للإلحاق دون التأنيث^(٢) .

(١) ابن جنّي ، المنصف ، ص : ٣٦ / ١ — ٣٧ .

(٢) سيويّه ، الكتاب ، ص : ٢١٠ / ٣ — ٢١١ ، و ٢٥٥ / ٤ ، والمخصّص لابن

سيده ، ص : ٨٨ / ١٦ والمخصّص ، ص : ٣٦ / ١ ، والأرطى ، شجر .